



شعبها استقلاله الكامل وسيادته على أراضيه، وينعم بالحرية والحياة العريضة الكريمة».

#### تمسك بالتغيير

من جهته، يشير الناشط السياسي، علي الفايز، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «البحرين تعيش أزمتاً متفاقمة لأسباب عديدة، أبرزها بنية النظام الحاكم القبلية، وعقليته الاستبدادية، وعقيدته غير الوطنية المستندة إلى الخارج، فسلوكه ينم بوضوح عن عدم إيمانه بالانتماء إلى البحرين وطناً، واعتقاده أنها غنيمة أو ملك خاص، وأن الشعب جزء من هذه الأملاك، وليس مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، ولهم حق الشراكة في القرار والثروة، وعلينا حبال ذلك أن نخوض معركة سياسية لإيجاد حلول جذرية للأزمة الدستورية، لضمان أمن البلاد واستقرارها».

ويتابع الفايز: «هذا السلوك يقودنا إلى تفسير تصاعد الأحكام القاسية وأحكام الإعدام وإسقاط الجنسية، إضافة إلى التهجير القسري وإشهار سلاح القضاء العسكري»، مؤكداً في الوقت نفسه أن «هذه الإجراءات فشلت في كسر إرادة أبناء البحرين، وأظهرت النظام عاجزاً أمام الإرادة الشعبية، حتى أصبح معزولاً على الصعيد الداخلي، ومهزوماً نفسياً رغم حجم قدراته العسكرية والأمنية، وحصوله على الدعم الإقليمي والدولي والسياسي والإعلامي والمالي والاستخباراتي».

وينبئ إلى أن «قدرة شعب البحرين على إدارة معركته طوال السبع سنوات الماضية، أفضت إلى رفع وتيرة تعنت النظام»، لافتاً في هذا السياق إلى «استهداف آية الله الشيخ عيسى قاسم بوضعه قيد الإقامة الجبرية ومحاولة تجريمه بين حين وآخر، تزامناً مع استمرار المساعي لإشغال فتنة طائفية بمنع أكبر صلاة جمعة للمكون الشيعي في البلاد، واستهداف فرائضه وشعائره الدينية، إلى جانب استمرار محاكمة الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ

«شعب البحرين الذي صمد وضخى وقدم أنموذجاً راقياً في المواجهة يستحق نظاماً ديمقراطياً جديداً يتناغم مع طموحاته المشروعة، وتطلعاته لمستقبل البحرين الجديدة التي يسودها العدل والمساواة، وينال

على قدر عالٍ من المسؤولية والتحمل والصبر، وأنه يمتلك نفساً طويلاً وإرادة تتعاضد كلما مرت الأيام والسنوات». ويشدد القيادي في الائتلاف المعارض، في ختام حديثه، على أن

التي في حوزته، فضلاً عن القضاء على العمل السياسي في البلاد بحل جمعيتي الوفاق ووعده، ومصادرة الحريات الإعلامية بإغلاق الصحيفة المستقلة الوحيدة في البحرين (الوسط)».

ويؤكد فيروز، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والحقوقية في تدهور مستمر، بعد استهداف رجال الدين والنخب السياسية والنشطاء الحقوقيين بالاعتقال التعسفي، وتعريضهم لأبشع أنواع التعذيب في غرف الموت، وتهديد الأجهزة الأمنية لذوي الضحايا ومنعهم من السفر، إضافة إلى حزمة الأحكام القضائية القاسية، وتصاعد القضية الأمنية، وتمكينها من الحريات العامة والحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، في ظل انتهاك السلطات في البحرين سياسة الحكم المطلق للأسرة الحاكمة، وغياب التداول السلمي للسلطة، وإقصاء المواطنين عن المشاركة في إدارة شؤون البلاد وفق دستور عقدي، فضلاً عن عدم استقلال السلطات الثلاث، وضعف صلاحيات السلطة التشريعية وانعدامها».

علي سلمان، الذي يشكل أحد نماذج الإقصاء والتهميش الكامل للشعب على المستوى السياسي، علماً بأن الشيخ سلمان ارتقى قبة البرلمان بقرابة 65% من الصوت الانتخابي وفق الأرقام والإحصاءات الرسمية... كل ذلك يجعلنا نتمسك بالتغيير والحل الكامل والجذري، ويدفعنا إلى الإصرار أكثر بنفس أطول وإرادة أقوى».

#### عام دموي

على مستوى الانتهاكات المرتكبة بحق النشطاء والمواطنين، يقول رئيس «منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان»، جواد فيروز، إنها تزايدت خلال عام 2017 «بعد تنفيذ حكم الإعدام بحق ثلاثة مواطنين، وإصدار أحكام بإعدام 22 مواطناً آخرين، وقتل خمسة عشر مواطناً خارج إطار القانون، وإسقاط الجنسية عن 288 مواطناً، ليرتفع بذلك عدد المسقطه جنسيتهم إلى 578 مواطناً، وترحيل تسعة عشر مواطناً قسراً حتى الآن، بالإضافة إلى فرض الإقامة الجبرية على الزعيم الديني آية الله الشيخ عيسى قاسم بعد إسقاط جنسيته ومصادرة الأموال والحقوق الشرعية

## «الوفاق» تطرح قريباً مشروعها السياسي

اتهم نائب الأمين العام لجمعية «الوفاق» المعارضة، حسين الديهي، النظام بالعمل على «إقصاء الشخصيات الوطنية، وتصدير شخصيات بديلة منها بهدف فرضها على المواطنين»، واصفاً ذلك بـ«الأسلوب البالي»، مخاطباً السلطات بالقول: «أنتم وأهملون، لأن جمعيات الوفاق وأمل ووعده وجود أصيل وراسخ». وفي كلمة له مساء أمس بمناسبة الذكرى السابعة لانطلاق الانتفاضة، أعلن «أننا سنطرح في الفترة المقبلة مشروعنا السياسي»، الذي سيكون «متاحاً أمام الحكم والقوى المختلفة لتشكل رؤية مشتركة تقوم على أساس أن الشراكة السياسية هي التي توفر الاستقرار الدائم». ونبه إلى أن «ما يحاول النظام اليوم تسويقه من أنه استطاع أن يتقدم قليلاً هو جزء من الهزيمة النفسية». وبشأن محاكمة الأمين العام لـ«الوفاق»، علي سلمان، أكد أن «القضية المنظورة الآن لا تشكل قضية حقيقية ولا تهمة يُعتدُّ بها»، مبيناً أنها «تتعلق بمبادرة أميركية خليجية شاركت فيها السعودية وقطر والنظام البحريني والمعارضة»، وأنها «مذكورة في تقرير بسيوني وفي غير مستند رسمي»، مستهجنًا وصفها بـ«قضية تخابر».

(الأخبار)

إياد نجم، في ضوء أنها واحدة من الولايات الشهيرة في سوق المال والبورصة، والمتأمل في موضوع قوائم الإرهاب يلاحظ ارتباطها بوزارة الخزانة الأميركية، إذ لا ينفصل كل هذا عن الضغط المنهجي على المقاومة بتجفيف مواردها، ويطاول هذا الضغط حتى عائلات المقاومين وحساباتهم الشخصية.

هذا التزاوج بين السياسة والمال يتحكم بأسماء المنظمات والجمعيات والأفراد المدرجين على القوائم الأميركية، ويحول الأخيرة إلى وسيلة ابتزاز لجمع المال، وذلك بدليل الانتقائية في التعامل مع أولئك «الإرهابيين» وفق تجاوبهم مع السلطات الأميركية المختلفة. وقد يجد المرء نفسه قد تبرع بدولار إلى صندوق «جمعية خيرية» في يوم ليفاجأ بعدها بالقبض عليه وتسليمه للولايات المتحدة ثم يُنسى كأنه لم يكن، خصوصاً إذا لم يكن يمتلك مليار دولار كالتي خصصها البنك العربي للنجاة بنفسه، أو دعماً سياسياً حكومياً. إقليمياً.

يضيف المحامي أن بعض المعتقلين «بلغت محكومياتهم سنوات خيالية»، لافتاً إلى إياد محمود نجم الذي وصل حكمه إلى 240 سنة قضى منها 18 في سجن انفرادي وفي ظروف غاية في السوء، كما تعرض للتعذيب النفسي والجسدي وفق ما ذكر في رسالة وصلت ذويه عام 2014،

## بينما نجا البنك بأمواله علق مواطنون لا يملكون «فدية» ولا حكومة تسال عنهم

علماً أن السلطات الأميركية كانت قد اعتقلت نجم من المملكة دون وجود أمر قضائي بتسليمه. هكذا تجري الأمور بين عمان وواشنطن، إذ إن الاتهامات بالإرهاب أو بدعم المقاومة تصدر ضمن لوائح تعلنها الأخيرة التي تكون هي من تدعي وتحاكم وتسجن، وليس غربياً رفع هذه القضايا في ولاية نيويورك كما في حال البنك العربي أو قضية

قضايا إرهاب أم متعلقة بجوانب جنائية أم مخالفات لقوانين الهجرة. الوضع نفسه أكده المحامي عبد الكريم الشريدة الذي قال إنه لا متابعة لقضايا المحتجزين عبر وزارة الخارجية أو الداخلية في المملكة، مقدراً عدد الموقوفين على خلفيات سياسية في الولايات المتحدة الأميركية بـ3 أو 4. وقال الشريدة، الذي كان مديراً للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، إن الحكومة الأردنية «لا تحرك ساكناً في ظل أنها لن تسعى لتخريب علاقاتها مع الولايات المتحدة بطرق هذا الباب»، مشيراً إلى قضية المعتقل محمد زكي العمراوي الذي تم تسليمه في عهد رئيس المخابرات محمد الذهبي (المسجون حالياً على قضايا مالية) للمخابرات المركزية الأميركية، وتم ترحيله إلى الولايات المتحدة على متن طائرة خاصة. آنذاك، نفت المخابرات تسليم العمراوي وادعت وجوده لديها إلى أن فوجئت والدته بصورته واسمه ضمن تقرير على أحد القنوات الأميركية أثناء وجودها هناك.

## أو صفقة؟

وهم مسجونون منذ سنوات في الولايات المتحدة. كذلك ثمة عدد من الفلسطينيين يحملون أيضاً الجنسية الأردنية (نتيجة للوضع القانوني لفلسطيني الضفة بعد ضم الأردن إليها عام 1950 ثم فك الارتباط بها عام 1987) موجودون في السجون الأميركية، لكن لا توجد معلومات واضحة عنهم على موقع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية، ولا حتى لجنة تتابعهم، فيما تناقلت الأنباء قبل سنوات خبر الإفراج عن ثلاثة أردنيين من سجن غوانتانامو دون تفاصيل وافية. في هذا الإطار، يقول المحامي فوزي السمهوري، الذي تابع قبل عدة سنوات قضية المحتجزين الأردنيين في الخارج من الجانب الحقوقي، إن هذا الملف قديم ولا توجد متابعة له حتى من ذوي المعتقلين، مضيفاً أن لا معلومات دقيقة حتى عن المفرج عنهم. وذكر السمهوري، في حديث إلى «الأخبار»، أن المفترض أن تبين السلطات الأميركية أسماء المعتقلين لديها وخلفيات الاحتجاز سواء أكانت

منهم أرملة رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، نازك الحريري، في حين أن الوجود السعودي في البنك يتمثل بصالح بن سعد المهنا ممثلاً عن المالية السعودية، وهناك تمثيل عن «مؤسسة الضمان الاجتماعي» التي تعد محافظة التقاعد للأردنيين. من المهم الإشارة إلى أن هناك قضايا أميركية تقدم بها أشخاص غير أمريكيين، لكن موقف «العربي» أقوى ويتوقع كسب هذه القضايا التي لم تخرج عن نطاق التحقيقات لحركات مدرجة على «قوائم الإرهاب»، وهو ما يطرح السؤال عن كيفية انتهاء القضية المذكورة، وهل أتت ضمن صفقة شملت عدة أطراف أم عملية «إنقاذ» أردنية مدفوعة الثمن؟ قبل محاولة الإجابة عن هذا السؤال، من المهم تتبع التعاطي الأميركي في قضايا «الإرهاب» مع الأردن، فمثلاً أدرجت أسماء مواطنين يحملون الجنسية الأردنية على «قوائم الإرهاب» وتم توقيفهم بالفعل في قضايا متعلقة بهذا الشأن، كما صدرت أحكام عالية بحق بعضهم